



البنك المركزي الأردني

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

تموز 2014

البنك المركزي الأردني

هاتف : 4630301 (6 962)

فاكس : 4639730 / 4638889 (6 962)

ص. ب 37 عمان 11118 الأردن

الموقع الإلكتروني : <http://www.cbj.gov.jo>

البريد الإلكتروني : redp@cbj.gov



رؤيتنا

أن نكون من أكفأ البنوك المركزية على المستوى الاقليمي والدولي في الحفاظ على الاستقرار النقدي واستقرار القطاع المالي بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في المملكة.

رسالتنا

المحافظة على الإستقرار النقدي والمصرفي المتمثل في الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار سعر صرف الدينار الأردني وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائم بما يساهم في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للنشاط الإقتصادي، بالإضافة إلى ضمان سلامة ومنعة الجهاز المصرفي ونظام المدفوعات الوطني. وفي سبيل ذلك، يطبق البنك المركزي سياسة نقدية ورقابية فعّالة ويوظف موارده البشرية والمالية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

قيمنا الجوهرية

- **الانتماء:** الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- **النزاهة:** نتعامل بحيادية وموضوعية لتحقيق أهداف مؤسستنا.
- **التميز:** نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- **التدريب والتعلم المستمر:** نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليطمأنشئ مع أحدث الممارسات الدولية.
- **العمل بروح الفريق:** نعمل معاً وعلى كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.
- **الشفافية:** تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات بأعلى درجات المهنية.

المحتويات

1	الخلاصة التنفيذية	
3	القطاع النقدي والمصرفي	أولاً
15	الانتاج والأسعار والتشغيل	ثانياً
23	المالية العامة	ثالثاً
35	القطاع الخارجي	رابعاً

الخلاصة التنفيذية

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 3.2٪ خلال الربع الأول من عام 2014 مقابل نمو نسبته 2.6٪ خلال نفس الربع من عام 2013. وانخفض معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال النصف الأول من عام 2014 إلى 3.2٪ بالمقارنة مع تضخم نسبته 6.5٪ خلال نفس الفترة من عام 2013. كما انخفض معدل البطالة خلال الربع الثاني من عام 2014 ليصل إلى 12.0٪ من إجمالي قوة العمل مقابل 12.6٪ خلال نفس الربع من عام 2013.

القطاع النقدي والمصرفي

- ارتفع رصيد الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي خلال النصف الأول من عام 2014 بمقدار 2,309.7 مليون دولار (19.2٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013 ليبلغ 14,315.5 مليون دولار وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.4 شهراً.
- ارتفعت السيولة المحلية خلال النصف الأول من عام 2014 بمقدار 1,419.4 مليون دينار (5.2٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2013 لتبلغ 28,782.8 مليون دينار.
- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة خلال النصف الأول من عام 2014 بمقدار 120.4 مليون دينار (0.6٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013 ليبلغ 19,060.1 مليون دينار.
- ارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة خلال النصف الأول من عام 2014 بمقدار 1,794.8 مليون دينار (6.5٪) مقارنة بمستواه المسجل في نهاية عام 2013 ليبلغ 29,388.0 مليون دينار، وجاء الارتفاع في الودائع محصلة لارتفاع الودائع بالدينار بمقدار 2,030.3 مليون دينار (9.7٪) وانخفاض الودائع بالأجنبي بمقدار 235.5 مليون دينار (3.6٪).
- ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة خلال النصف الأول من عام 2014 بمقدار 47.2 نقطة (2.3٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013 ليبلغ 2,113.0 نقطة.

المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية، بعد المنح الخارجية، عجزاً مالياً بلغ 205.7 مليون دينار خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2014 مقارنة بعجز مالي بلغ 459.9 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2013. أما في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع صافي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية أيار 2014 عن مستواه في نهاية عام 2013 بمقدار 368.0 مليون دينار ليبلغ 12,230.0 مليون دينار (47.8٪ من GDP)، كما ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي بمقدار 455.6 مليون دينار ليصل إلى 7,690.1 مليون دينار (30.0٪ من GDP)، وعليه بلغت نسبة صافي الدين العام (الداخلي والخارجي) 77.8٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية أيار 2014 مقابل 80.0٪ في نهاية عام 2013.

القطاع الخارجي

ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال الثلث الأول من عام 2014 بنسبة 8.1٪ لتبلغ 1,954.9 مليون دينار، كما ارتفعت المستوردات بنسبة 5.5٪ لتبلغ 5,315.9 مليون دينار، وتبعاً لذلك ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 4.1٪ ليصل إلى 3,361.0 مليون دينار، وذلك مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق. وتشير البيانات الأولية خلال النصف الأول من عام 2014 إلى ارتفاع مقبوضات السفر بنسبة 13.6٪ وارتفاع مدفوعاته بنسبة 5.8٪ بالمقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، بالإضافة إلى ارتفاع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 3.1٪. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال الربع الأول من عام 2014 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 231.5 مليون دينار (4.0٪ من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 157.5 مليون دينار (2.9٪ من GDP) خلال الربع الأول من عام 2013، فيما سجل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل بلغ 148.5 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2014 مقارنة مع 430.6 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2013، وكذلك أظهر وضع الاستثمار الدولي في نهاية آذار 2014 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 21,686.8 مليون دينار وذلك مقارنة مع 21,114.3 مليون دينار في نهاية كانون أول 2013.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصة

- ارتفع رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية خلال النصف الأول من عام 2014 بمقدار 2,309.7 مليون دولار (19.2٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013 ليبلغ 14,315.5 مليون دولار وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.4 شهراً.
- ارتفعت السيولة المحلية خلال النصف الأول من عام 2014 بمقدار 1,419.4 مليون دينار (5.2٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2013 لتبلغ 28,782.8 مليون دينار.
- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة خلال النصف الأول من عام 2014 بمقدار 120.4 مليون دينار (0.6٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013 ليبلغ 19,060.1 مليون دينار.
- ارتفع رصيد إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك المرخصة خلال النصف الأول من عام 2014 بمقدار 1,794.8 مليون دينار (6.5٪) مقارنة بمستواه في نهاية عام 2013 ليبلغ 29,388.0 مليون دينار.
- انخفضت أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة خلال النصف الأول من عام 2014 مقارنة مع نهاية عام 2013، باستثناء الودائع تحت الطلب والتي ارتفعت عن مستواها المسجل في نهاية عام 2013 وكذلك تسهيلات القروض والسلف والتي حافظت على نفس مستواها المسجل في نهاية العام السابق.

ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية النصف الأول من عام 2014 بمقدار 47.2 نقطة (2.3٪) عن مستواه في نهاية عام 2013 ليبلغ 2,113.0 نقطة، كما ارتفعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية النصف الأول من عام 2014 بمقدار 0.5 مليار دينار (2.8٪) مقارنة بمستواها المسجل في نهاية عام 2013 لتصل إلى 18.7 مليار دينار.

أهم المؤشرات النقدية

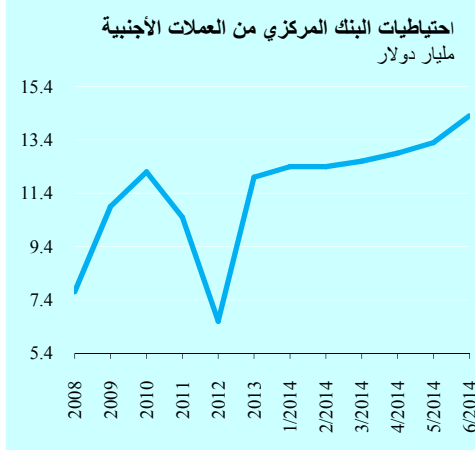
مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق

نهاية حزيران			
2014	2013		2013
US\$ 14,315.5	US\$ 9,661.5	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي *	US\$ 12,005.8
19.2٪	45.7٪		81.0٪
28,782.8	26,242.2	السيولة المحلية	27,363.4
5.2٪	5.2٪		9.7٪
19,060.1	18,371.3	التسهيلات الائتمانية	18,939.7
0.6٪	3.0٪		6.2٪
17,134.2	15,975.3	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	16,569.1
3.4٪	3.9٪		7.8٪
29,388.0	26,525.3	إجمالي ودائع العملاء	27,593.2
6.5٪	6.2٪		10.5٪
23,033.3	19,688.4	ودائع بالدينار	21,003.0
9.7٪	11.2٪		18.6٪
6,354.7	6,836.9	ودائع بالعملة الأجنبية	6,590.2
-3.6٪	-5.8٪		-9.2٪
23,378.7	21,387.9	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	22,195.8
5.3٪	4.9٪		8.9٪
18,891.0	16,633.4	ودائع بالدينار	17,646.1
7.1٪	10.3٪		17.0٪
4,487.7	4,754.5	ودائع بالعملة الأجنبية	4,549.7
-1.4٪	-10.3٪		-14.2٪

* : باستثناء احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.

الاحتياطيات الأجنبية



ارتفعت الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي خلال النصف الأول من عام 2014 بمقدار 2,309.7 مليون دولار (19.2%) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2013 لتبلغ 14,315.5 مليون دولار وهذا المستوى من الاحتياطيات يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.4 شهراً.

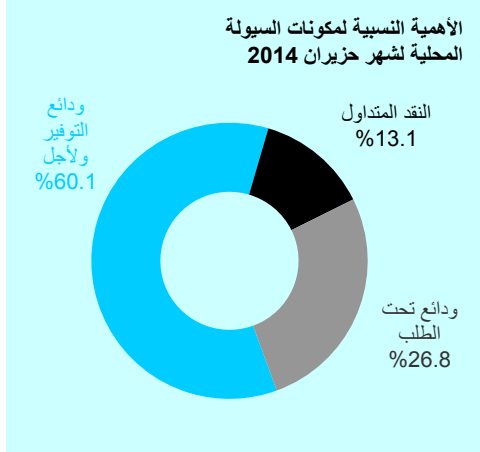
السيولة المحلية (M2)

ارتفعت السيولة المحلية خلال النصف الأول من عام 2014 بمقدار 1,419.4 مليون دينار (5.2%) عن مستواها في نهاية عام 2013 لتبلغ 28,782.8 مليون دينار بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 1,297.1 مليون دينار (5.2%) خلال نفس الفترة من عام 2013.

وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها خلال النصف الأول من عام 2014 مع نهاية عام 2013، يلاحظ الآتي:

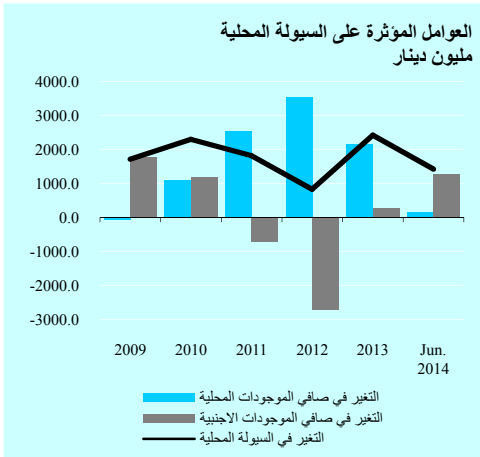
● مكونات السيولة

– ارتفعت الودائع خلال النصف الأول من عام 2014 بمقدار 1,248.8 مليون دينار (5.3%) عن مستواها في نهاية عام 2013 لتصل إلى 25,005.6 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 1,116.8 مليون دينار (5.1%) خلال الفترة المقابلة من عام 2013.



- ارتفع النقد المتداول خلال النصف الأول من عام 2014 بمقدار 170.6 مليون دينار (4.7٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013 ليبلغ 3,777.2 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 180.3 مليون دينار (5.6٪) خلال الفترة المماثلة من العام السابق.

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية



- ارتفع بند صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي خلال النصف الأول من عام 2014 بمقدار 140.8 مليون دينار (0.7٪) عن مستواه في نهاية عام 2013، مقابل ارتفاع قدره 1,705.1 مليون دينار (9.3٪) خلال نفس

الفترة من عام 2013. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع بند صافي الموجودات المحلية لدى البنوك المرخصة بمقدار 1,439.9 مليون دينار (5.8٪)، وانخفاضه لدى البنك المركزي بمقدار 1,299.1 مليون دينار (28.7٪).

— ارتفع بند صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي خلال النصف الأول من عام 2014 بمقدار 1,278.6 مليون دينار (18.5٪) عن مستواه في نهاية عام 2013، مقارنة مع انخفاض مقداره 408.0 مليون دينار (6.1٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2013. وقد تأتي ذلك محصلة لارتفاع هذا البند لدى البنك المركزي بمقدار 1,508.4 مليون دينار (17.8٪)، وانخفاضه لدى البنوك المرخصة بمقدار 229.8 مليون دينار (14.7٪).

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

مليون دينار

نهاية حزيران			2013
2014	2013		
8,202.0	6,257.5	الموجودات الأجنبية (صافي)	6,923.4
9,995.8	6,904.1	البنك المركزي	8,487.4
-1,793.8	-646.6	البنوك المرخصة	-1,564.0
20,580.8	19,984.7	الموجودات المحلية (صافي)	20,440.0
-5,827.7	-3,128.1	البنك المركزي، منها:	-4,528.6
1,061.0	1,493.3	الديون على القطاع العام (صافي)	1,244.3
-6,910.8	-4,641.6	أخرى (صافي)	-5,793.5
26,408.5	23,112.8	البنوك المرخصة	24,968.6
9,304.7	9,074.1	الديون على القطاع العام (صافي)	9,714.8
17,669.1	16,625.7	الديون على القطاع الخاص	17,201.9
-565.3	-2,587.0	أخرى (صافي)	-1,948.1
28,782.8	26,242.2	السيولة المحلية (M2)	27,363.4
3,777.2	3,395.3	النقد المتداول	3,606.6
25,005.6	22,846.9	الودائع، منها:	23,756.8
4,579.7	4,866.6	بالعملات الأجنبية	4,635.2

◦ : تشمل على شهادات الإيداع بالدينار.
المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الإحصائية الشهرية.

■ هيكل أسعار الفائدة

■ أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية:

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة			نسبة مئوية	
حزيران				
2014	2013		2013	
4.25	5.00	إعادة الخصم	4.50	
4.00	4.75	اتفاقيات إعادة الشراء	4.25	
2.75	4.00	نافذة الإيداع	3.50	
3.00	4.25	عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع	3.75	
3.00	4.25	عمليات إعادة الشراء لأجل شهر	3.75	

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الإحصائية الشهرية.

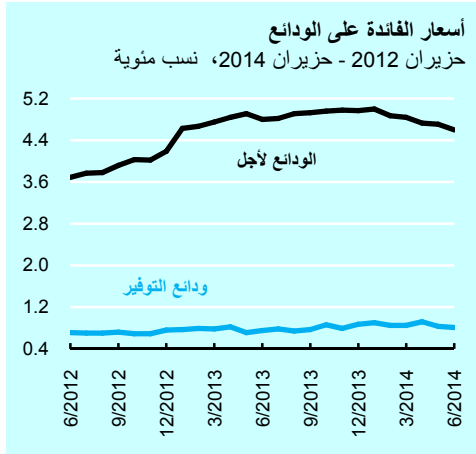
◆ قام البنك المركزي بتاريخ 2014/6/25 بتخفيض أسعار الفائدة على نافذة الإيداع واتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع أو أكثر بمقدار 50 نقطة أساس، والإبقاء على سعر فائدة الأدوات الأخرى دون تغيير. وعليه أصبحت أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية على النحو التالي:

- سعر إعادة الخصم: 4.25%.
 - سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 4.00%.
 - سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 2.75%.
 - سعر فائدة عمليات إعادة الشراء لأجل اسبوع أو أكثر 3.00%.
- ◆ ويهدف هذا التخفيض إلى الاسهام في حفز النمو الاقتصادي من خلال توفير الائتمان لأنشطة القطاع الخاص المختلفة وتعزيز الاستثمار.

■ أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

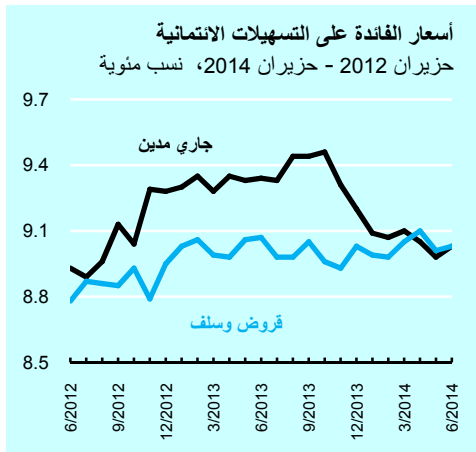
◆ أسعار الفائدة على الودائع:

- الودائع لأجل: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر حزيران 2014 بمقدار 11 نقطة أساس عن مستواه في نهاية الشهر السابق ليبلغ 4.60%، لينخفض بذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013 بمقدار 37 نقطة أساس.



● ودائع التوفير: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر حزيران 2014 عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق بمقدار نقطي أساس ليبلغ 0.81%، لينخفض بذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013 بمقدار 6 نقاط أساس.

● ودائع تحت الطلب: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر حزيران 2014 بمقدار 6 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.60%، ليرتفع بذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013 بمقدار 22 نقطة أساس.



◆ أسعار الفائدة على التسهيلات:

● الجاري مدين: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر حزيران 2014 بمقدار 5 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 9.03%، لينخفض بذلك عن

مستواه المسجل في نهاية عام 2013 بمقدار 17 نقطة أساس.

أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة (%)			
التغير/ نقطة أساس	حزيران		2013
	2014	2013	
السودائع			
22	0.60	0.37	0.38 تحت الطلب
-6	0.81	0.75	0.87 توفير
-37	4.60	4.80	4.97 لأجل
التسهيلات الائتمانية			
-22	9.91	9.79	10.13 كمبيالات واسناد مخصومة
-	9.03	9.07	9.03 قروض وسلف
-17	9.03	9.34	9.20 جاري مدين
-11	8.74	8.85	8.85 الإقراض لأفضل العملاء

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الإحصائية الشهرية.

- الكمبيالات والاسناد المخصومة: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والاسناد المخصومة في نهاية شهر حزيران 2014 بمقدار 24 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 9.91٪، لينخفض بذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013 بمقدار 22 نقطة أساس.

- القروض والسلف: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر حزيران 2014 عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق بمقدار نقطتي أساس ليبلغ 9.03٪، ليحافظ بذلك على نفس مستواه المسجل في نهاية عام 2013.
- بلغ أدنى سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية شهر حزيران 2014 ما نسبته 8.74٪ مسجلاً بذلك انخفاضاً مقداره 11 نقاط أساس عن مستواه في نهاية عام 2013.
- ونتيجة لهذه التطورات، ارتفع هامش سعر الفائدة مقاساً بالفرق ما بين أسعار الفائدة على "القروض والسلف" والودائع لأجل في نهاية شهر حزيران 2014 بمقدار 37 نقطة أساس مقارنة مع نهاية عام 2013، ليبلغ ما مقداره 443 نقطة أساس.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة

- ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة في نهاية شهر حزيران من عام 2014 ما مقداره 120.4 مليون دينار، أو ما نسبته (0.6٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 541.5 مليون دينار (3.0٪) خلال نفس الفترة من عام 2013.

■ وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي خلال شهر حزيران من عام 2014، يلاحظ بأن الارتفاع في التسهيلات الائتمانية قد تركز، بشكل رئيس، في التسهيلات الممنوحة تحت بند "أخرى"، والذي يمثل في غالبيته تسهيلات ممنوحة للأفراد، بمقدار 595.4 مليون دينار (14.4٪)، وكذلك التسهيلات الممنوحة لقطاع الصناعة بمقدار 94.1 مليون دينار (3.6٪) وقطاع الإنشاءات بمقدار 93.7 مليون دينار (2.3٪)، وذلك مقارنة بمستوياتها المسجلة في نهاية عام 2013. في حين انخفضت التسهيلات الممنوحة لقطاع التجارة العامة بمقدار 458.9 مليون دينار (11.7٪)، وكذلك التسهيلات الممنوحة لقطاع المرافق والخدمات العامة بمقدار 176.7 مليون دينار (8.1٪).

■ أما على صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة في نهاية شهر حزيران من عام 2014، فقد تركز الارتفاع في التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (مقيم) بحوالي 565.1 مليون دينار (3.4٪)، والمؤسسات العامة بمقدار 30.7 مليون دينار (9.6٪). في حين انخفضت التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 373.1 مليون دينار (45.6٪) وكذلك التسهيلات الممنوحة للحكومة المركزية بمقدار 100.9 مليون دينار (8.3٪) والمؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 1.5 مليون دينار (15.8٪)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2013.

□ الودائع لدى البنوك المرخصة

■ بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر حزيران من عام 2014 ما مقداره 29,388.0 مليون دينار، مرتفعاً بمقدار 1,794.8 مليون دينار (6.5٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 1,555.7 مليون دينار (6.2٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2013.

■ وقد جاء الارتفاع في رصيد إجمالي الودائع في نهاية شهر حزيران من عام 2014 نتيجة لارتفاع كل من ودايع القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 1,182.9 مليون دينار (5.3٪)، وودائع القطاع العام (الحكومة المركزية + المؤسسات العامة) بمقدار 275.1 مليون دينار (13.7٪)، إضافةً إلى ارتفاع ودايع القطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 238.8 مليون دينار (7.7٪)، والودائع لدى المؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 98.0 مليون دينار (35.3٪).

■ وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية شهر حزيران 2014، وفقاً لنوع العملة، يلاحظ ارتفاع الودائع بالدينار بمقدار 2,030.3 مليون دينار (9.7٪)، وانخفاض الودائع بالعملات الأجنبية بمقدار 235.5 مليون دينار (3.6٪)، وذلك عن مستواهما المسجل في نهاية عام 2013.

□ بورصة عمان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً في أدائها خلال النصف الأول من عام 2014 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في عام 2013. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

■ حجم التداول:

ارتفع حجم التداول خلال شهر حزيران من عام 2014 بمقدار 66.4 مليون دينار (47.0٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 207.8 مليون دينار، مقابل ارتفاع قدره 53.3 مليون دينار (29.4٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال النصف الأول من عام 2014، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 1,317.2 مليون دينار، مسجلاً بذلك انخفاضاً قدره 771.2 مليون دينار (36.9٪) عن مستواه المسجل خلال نفس الفترة من عام 2013.

■ عدد الأسهم:

ارتفع عدد الأسهم المتداولة خلال شهر حزيران من عام 2014 بواقع 50.5 مليون سهم (37.7٪) عن مستواه في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 184.3 مليون سهم، بالمقارنة مع ارتفاع قدره 17.2 مليون سهم (8.5٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال النصف الأول من عام 2014، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 1,315.3 مليون سهم، بالمقارنة مع 1,770.3 مليون سهم تم تداولها خلال نفس الفترة من العام السابق.

■ الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم:

الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة وفقاً للقطاع

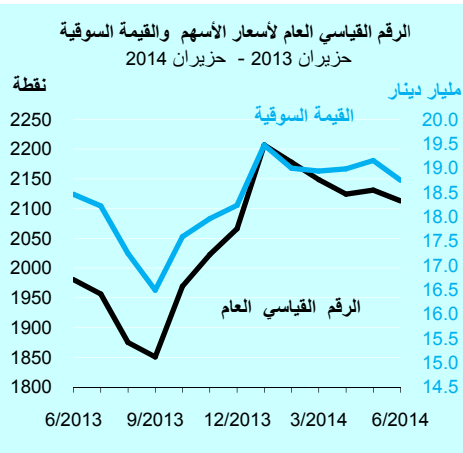
حزيران		الرقم القياسي العام	2013
2014	2013		
2,113.0	1,980.5	الرقم القياسي العام	2,065.8
2,891.7	2,440.6	القطاع المالي	2,703.9
1,837.4	2,135.5	قطاع الصناعة	1,964.9
1,635.2	1,606.1	قطاع الخدمات	1,664.8

المصدر: بورصة عمان.

شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر حزيران من عام 2014 انخفاضاً قدره 17.9 نقطة (0.8%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 2,113.0 نقطة، بالمقارنة مع انخفاض

بلغ 37.0 نقطة (1.8%) خلال نفس الشهر من عام 2013. أما خلال النصف الأول من عام 2014، فقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار الأسهم بما مقداره 47.2 نقطة (2.3%) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013، مقابل ارتفاع قدره 22.9 نقطة (1.2%) خلال الفترة المماثلة من العام السابق. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع الرقم القياسي لأسعار أسهم القطاع المالي بمقدار 187.8 نقطة (6.9%)، وانخفاض أسعار أسهم كل من قطاع الصناعة بمقدار 127.5 نقطة (6.5%)، وقطاع الخدمات بمقدار 29.6 نقطة (1.8%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2013.

■ القيمة السوقية للأسهم:



بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر حزيران من عام 2014 ما مقداره 18.7 مليار دينار، منخفضة بما يقارب 0.4 مليار دينار (2.1%) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل انخفاض بلغ 0.6

مليار دينار (3.1٪) خلال نفس الشهر من عام 2013. أما خلال النصف الأول من عام 2014، فقد ارتفعت القيمة السوقية بما يقارب 0.5 مليار دينار (2.8٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2013، مقارنة مع انخفاض بلغ 0.7 مليار دينار (3.6٪) خلال نفس الفترة من العام السابق.

صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمان خلال شهر حزيران من عام 2014 تدفقاً سالباً بلغ 16.1 مليون دينار، مقارنة بتدفق موجب قدره 40.5 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2013. وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر حزيران من عام 2014 ما قيمته 35.8 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة

مؤشرات التداول في بورصة عمان مليون دينار

حزيران		2013		2013
2014	2013			
207.8	234.7	حجم التداول	3,027.3	
9.4	11.2	معدل التداول اليومي	12.4	
18,749.2	18,461.8	القيمة السوقية	18,233.5	
184.3	218.8	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	2,705.8	
-16.1	40.5	صافي استثمار غير الأردنيين	146.9	
35.8	71.0	شراء	939.5	
51.8	30.5	بيع	792.6	

المصدر: بورصة عمان.

51.8 مليون دينار. أما خلال النصف الأول من عام 2014، فقد سجل صافي استثمار غير الأردنيين في البورصة تدفقاً سالباً قدره 28.6 مليون دينار مقارنة بتدفق موجب قدره 106.1 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2013.

ثانياً: الإنتاج والأسعار والتشغيل

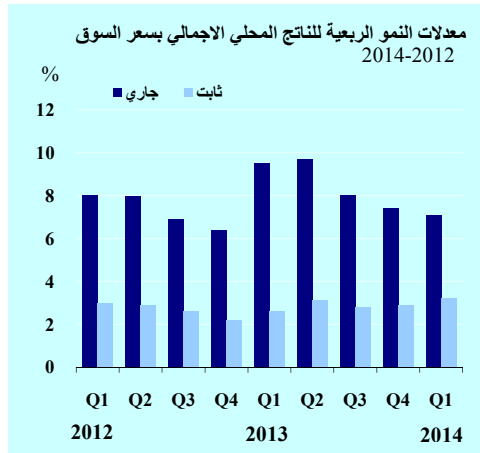
الخلاصة

- نما الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الأول من عام 2014 بنسبة 3.2٪، وذلك مقابل نمو نسبته 2.6٪ خلال نفس الربع من عام 2013. بينما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 7.1٪ خلال الربع الأول من عام 2014 مقابل نمو نسبته 9.5٪ خلال نفس الربع من عام 2013.
- انخفض معدل التضخم، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI، خلال النصف الأول من عام 2014 إلى 3.2٪ مقابل 6.5٪ خلال نفس الفترة من عام 2013.
- انخفض معدل البطالة خلال الربع الثاني من عام 2014 إلى 12.0٪ (10.4٪ للذكور و 20.1٪ للإناث)، وذلك مقابل 12.6٪ (10.3٪ للذكور و 22.4٪ للإناث) خلال نفس الربع من عام 2013، بينما بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 16.6٪.

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي 2013-2014 نسب مئوية					
العام كاملاً	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
2013					
	2.8	2.9	2.8	3.1	2.6
GDP الثابتة بالأسعار					
	8.6	7.4	8.0	9.7	9.5
GDP الجارية بالأسعار					
2014					
	-	-	-	-	3.2
GDP الثابتة بالأسعار					
	-	-	-	-	7.1
GDP الجارية بالأسعار					

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.



سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الأول من عام 2014 نسبته 3.2٪، مقابل نمو نسبته 2.6٪ خلال نفس الربع من عام 2013. ويأتي ذلك بالرغم من استمرار تداعيات الربع العربي والاضطرابات في المنطقة التي ما زالت تلقي بظلالها على الاقتصاد الأردني وفي مختلف القطاعات. وباستبعاد بند صافي الضرائب على المنتجات (والذي شهد نمواً نسبته 2.7٪)، فإن GDP بأسعار الأساس الثابتة يسجل نمواً نسبته 3.2٪ خلال الربع الأول من عام 2014 مقابل نمو نسبته 2.5٪ خلال نفس الربع من عام 2013. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد نما بنسبة 7.1٪ بالمقارنة

مع نمو نسبته 9.5٪ خلال الربع الأول من عام 2013. وقد انخفض النمو المسجل في GDP بأسعار السوق الجارية نتيجة تباطؤ المستوى العام للأسعار مُقاساً بمخفض GDP والذي نما بنسبة 3.9٪ مقابل 6.7٪ خلال الربع الأول من عام 2013؛ وذلك انعكاساً لتلاشي أثر قرار تحرير أسعار المشتقات النفطية على الاقتصاد الوطني.

ومن أبرز القطاعات التي ساهمت في النمو الاقتصادي خلال الربع الأول من عام 2014 "خدمات المال والتأمين والعقارات" (0.8 نقطة مئوية)، "النقل والتخزين والاتصالات" (0.5 نقطة مئوية)، "منتجو الخدمات الحكومية" (0.4 نقطة مئوية)، الإنشاءات (0.3 نقطة مئوية) والصناعات التحويلية (0.3 نقطة مئوية). وقد شكلت هذه القطاعات مجتمعة ما نسبته 71.9٪ من النمو الحقيقي المسجل خلال الربع الأول من عام 2014.

معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الأول من عامي 2013-2014، نسبة مئوية	
2014	2013
3.1	-8.3
7.1	-18.3
1.9	2.2
4.1	-6.0
6.5	7.8
1.6	5.6
3.3	3.5
3.7	3.8
5.8	7.7
3.8	2.5
6.7	7.0
0.1	0.1
3.2	2.6

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

وقد شهدت كافة القطاعات الاقتصادية خلال الربع الأول من عام 2014 نمواً حقيقياً بمعدلات متباينة؛ حيث سجلت بعض القطاعات نمواً بوتيرة متسارعة، أبرزها قطاع الصناعات الاستخراجية الذي نما بنسبة 7.1٪، "الكهرباء والمياه" (4.1٪)، "منتجو الخدمات الحكومية" (3.8٪) والزراعة (3.1٪). فيما شهدت القطاعات الأخرى تباطؤاً في أدائها.

المؤشرات القطاعية الجزئية

- شهد الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي نمواً بنسبة 0.5% خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2014 بالمقارنة مع نمو نسبته 1.4% خلال نفس الفترة من عام 2013. وقد جاء ذلك محصلة لما يلي:
- ◆ ارتفاع الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية بنسبة 5.7% (بالمقارنة مع تراجع نسبته 7.5% خلال نفس الفترة من عام 2013)، ويعزى ذلك إلى نمو الرقم القياسي لإنتاج كلاً من الفوسفات بنسبة 6.5% والبوتاس بنسبة 6.6%.
- ◆ نمو الرقم القياسي لإنتاج الكهرباء بنسبة 17.2% (بالمقارنة مع تراجع نسبته 10.7% خلال نفس الفترة من عام 2013)، وذلك بسبب زيادة طلب الصناعات الاستخراجية على الكهرباء.
- ◆ تراجع الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية بنسبة 1.3% بالمقارنة مع نمو نسبته 3.3% خلال نفس الفترة من عام 2013، وذلك محصلة لتراجع عدد من البنود المشكّلة لهذا المؤشر، أبرزها بند "المنتجات الكيماوية" (6.8%) و"المنتجات الغذائية والمشروبات" (3.7%) من جهة، ونمو عدد من البنود أبرزها "الاسمنت والجير والجبس" (20.8%)، ومنتجات التبغ (12.2%) من جهة أخرى.
- نمو كميات البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة بنسبة 8.4% خلال الثلث الأول من عام 2014، بالمقارنة مع تراجع نسبته 22.1% خلال نفس الفترة من عام 2013.
- ارتفاع عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية بنسبة 0.4% خلال الثلث الأول من عام 2014، بالمقارنة مع تراجع نسبته 0.1% خلال نفس الفترة من عام 2013.
- انخفاض الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية بنسبة 5.2% خلال الثلث الأول من عام 2014 بالمقارنة مع تراجع نسبته 10.4% خلال نفس الفترة من عام 2013.
- تراجع المساحات المرخصة للبناء بنسبة 31.8% خلال الثلث الأول من عام 2014 بالمقارنة مع نمو نسبته 16.8% خلال نفس الفترة من عام 2013.
- نمو عدد المغادرين بنسبة 2.8% خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2014 بالمقارنة مع تراجع نسبته 11.7% خلال نفس الفترة من عام 2013.

معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية

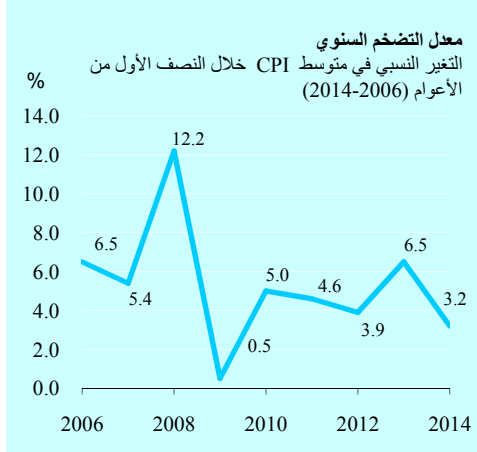
نسب مئوية

2014	الفترة المتاحة	2013	المؤشر	2013	
0.5	كانون ثاني-أيار	1.4	الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي	1.6	
-1.3		3.3	الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية	3.3	
-3.7		10.4	المنتجات الغذائية والمشروبات	5.0	
12.2		23.7	منتجات التبغ	29.8	
0.9		-24.7	المنتجات النفطية المكررة	-10.8	
20.8		-32.7	الإسمنت والجير والجبس	-17.7	
-0.3		-20.6	الحديد والصلب	-13.8	
-6.8		18.7	المنتجات الكيماوية	14.2	
5.7		-7.5	الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية	-11.5	
6.5		-10.6	الفوسفات	-17.4	
6.6		-2.5	البوتاس	-5.2	
17.2		-10.7	الرقم القياسي لإنتاج الكهرباء	-4.5	
2.8		-11.7	عدد المغادرين	-13.5	
-31.8		كانون ثاني-نيسان	16.8	المساحات المرخصة للبناء	-2.0
8.4			-22.1	كميات البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة	15.7
0.4			-0.1	عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية	-3.7
-5.2	-10.4		الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية	-9.5	

* : احتسبت استناداً إلى البيانات المستقاة من المصادر التالية:

- دائرة الإحصاءات العامة.
- البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.
- الملكية الأردنية.

□ الأسعار



بلغ معدل التضخم، مقاساً بالتغير

النسبي في الرقم القياسي لاسعار المستهلك

(CPI)، خلال النصف الأول من عام

2014 ما نسبته 3.2% بالمقارنة مع 6.5%

خلال نفس الفترة من عام 2013. وقد

تأثر المستوى العام للأسعار خلال النصف

الأول من العام الحالي بالارتفاع في أسعار

عدد من البنود المكونة لسلة CPI، أبرزها

بند "التبغ والسجائر" وبند الايجارات،

بالإضافة إلى بند الملابس والتعليم. إذ

ساهمت هذه البنود مجتمعة برفع معدل

التضخم بمقدار 2.3 نقطة مئوية مقابل 0.6

نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام

الماضي.

وشهد المستوى العام للأسعار خلال شهر حزيران 2014 تراجعاً بنسبة 0.1% بالمقارنة مع

الشهر السابق (أيار 2014)، ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض أسعار بعض البنود، أبرزها:

"الألبان ومنتجاتها والبيض" والفواكه والخضراوات.

وفيما يلي عرضٌ موجزٌ لأبرز تطورات أسعار المجموعات المكونة لسلة CPI خلال النصف الأول من عام 2014 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2013:

- مجموعة المواد الغذائية، تشكل هذه المجموعة الوزن الأكبر في سلة CPI (36.6٪). وقد شهدت أسعار هذه المجموعة ارتفاعاً بنسبة 2.2٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 4.4٪ خلال نفس الفترة من عام 2013. وبذلك، أسهمت هذه المجموعة بمقدار 0.8 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال النصف الأول من عام 2014. ويعزى ارتفاع أسعار مجموعة المواد الغذائية إلى زيادة أسعار معظم البنود المكونة لها وخصوصاً بند "التبغ والسجائر" بنسبة 12.9٪، وذلك تبعاً لقرار الحكومة القاضي بزيادة الضريبة على التبغ والسجائر اعتباراً من بداية شباط 2014، إلى جانب ارتفاع بند الفواكه (5.3٪)، والخضروات (3.6٪).
- مجموعة الملابس والأحذية (5.0٪ من سلة CPI). ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 9.3٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 5.0٪ خلال نفس الفترة من عام 2013، مساهمة بذلك بنحو 0.5 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال النصف الأول من عام 2014. وتعزى الزيادة في أسعار هذه المجموعة إلى ارتفاع أسعار الملابس بنسبة 9.8٪، وذلك في ضوء قرار الحكومة القاضي برفع الرسوم الجمركية على الملابس اعتباراً من منتصف أيلول 2013. هذا إلى جانب ارتفاع أسعار الأحذية بنسبة 7.5٪.
- مجموعة المساكن (26.8٪ من سلة CPI). ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 4.0٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 8.9٪ خلال نفس الفترة من عام 2013، لتسهم بذلك بمقدار 1.1 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال النصف الأول من عام 2014. وقد تأثرت أسعار هذه المجموعة بالارتفاع في أسعار بند "الإيجارات" بنسبة 7.5٪، متأثراً بزيادة الطلب الناجم عن تدفق اللاجئين السوريين إلى المملكة. كما

شهدت البنود الأخرى ارتفاعاً في أسعارها وينسب متفاوتة تراوحت بين 4.4٪ لبند "مواد النظافة المنزلية" و0.1٪ لبند "ترميم المسكن والنفايات والماء".

■ مجموعة "السلع والخدمات الأخرى" (31.6٪ من سلة CPI). ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 2.9٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 7.6٪ خلال نفس الفترة من عام 2013، لتساهم بذلك بمقدار 0.9 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال النصف الأول من عام 2014. وقد تأثرت الزيادة في أسعار هذه المجموعة بالارتفاع في أسعار بند التعليم وبنسبة 5.6٪، وذلك في ضوء زيادة أقساط المدارس الخاصة متأثرة بقرار تحرير أسعار المشتقات النفطية. كما شهدت معظم البنود الأخرى ارتفاعاً في أسعارها، أبرزها بند "العناية الطبية" (5.9٪)، والنقل (3.2٪).

التشغيل

■ انخفض معدل البطالة (نسبة المتعطلين إلى قوة العمل) خلال الربع الثاني من عام 2014 ليصل إلى 12.0٪ (10.4٪ للذكور و 20.1٪ للإناث) وذلك مقابل 12.6٪ (10.3٪ للذكور و 22.4٪ للإناث) خلال نفس الربع من عام 2013، بينما بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 16.6٪.

■ بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 36.6٪ (60.1٪ للذكور و 12.7٪ للإناث) خلال الربع الثاني من عام 2014، بالمقارنة مع 37.7٪ (60.9٪ للذكور و 14.1٪ للإناث) خلال نفس الربع من عام 2013.

■ بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 32.2٪ خلال الربع الثاني من عام 2014، وذلك مقابل 33.0٪ خلال نفس الربع من عام 2013. وقد شكّل المشتغلون في قطاع "الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي" ما نسبته 26.8٪ من مجموع المشتغلين، تلاه قطاع "تجارة الجملة والتجزئة" بنسبة بلغت (14.3٪)، في حين توزعت النسبة المتبقية على القطاعات الأخرى.

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 205.7 مليون دينار خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2014 مقارنة بعجز مالي بلغ 459.9 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2013. وفي حال استثناء المنح الخارجية (3.275 مليون دينار)، يصل عجز الموازنة العامة إلى 481.0 مليون دينار مقارنة بعجز مقداره 678.1 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2013.
- ارتفع صافي الدين العام الداخلي في نهاية أيار 2014 عن مستواه في نهاية عام 2013 بمقدار 368.0 مليون دينار ليبلغ 12,230.0 مليون دينار (47.8% من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية أيار 2014 عن مستواه في نهاية عام 2013 بمقدار 455.6 مليون دينار ليبلغ 7,690.1 مليون دينار (30.0% من GDP).
- وعليه، بلغ صافي رصيد الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي ما مقداره 19,920.1 مليون دينار (77.8% من GDP) في نهاية أيار 2014 مقابل 19,096.5 مليون دينار (80.0% من GDP) في نهاية عام 2013.

أداء الموازنة العامة خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2014 بالمقارنة مع نفس الفترة من العام السابق: -

الإيرادات العامة

- ارتفعت الإيرادات العامة خلال شهر أيار من عام 2014 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2013 بمقدار 305.6 مليون دينار أو ما نسبته 73.1% لتصل إلى 723.5 مليون دينار. كما ارتفعت الإيرادات العامة خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2014 مقارنة مع نفس الفترة من عام 2013 بمقدار 594.3 مليون دينار أو ما نسبته 26.1% لتصل إلى 2,867.3 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع الإيرادات المحلية بمقدار 537.2 مليون دينار والمنح الخارجية بمقدار 57.1 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2014:

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

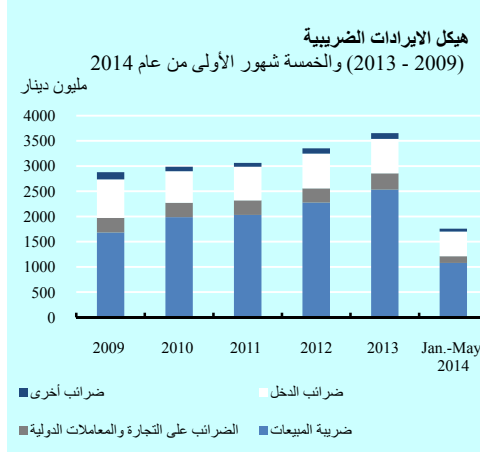
معدل النمو	كانون ثاني – أيار		معدل النمو	أيار		
	2014	2013		2014	2013	
26.1	2,867.3	2,273.0	73.1	723.5	417.9	إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية
26.1	2,592.0	2,054.8	61.8	669.1	413.6	الإيرادات المحلية، منها:
18.6	1,757.3	1,481.9	13.1	295.3	261.0	الإيرادات الضريبية، منها:
24.4	1,078.4	866.6	18.2	226.3	191.5	ضريبة المبيعات
46.7	826.3	563.3	147.7	372.1	150.2	الإيرادات الأخرى
26.2	275.3	218.2	1,165.1	54.4	4.3	المنح الخارجية
12.4	3,073.0	2,732.9	3.5	621.2	600.4	إجمالي الإنفاق، منها:
14.4	309.3	270.3	-12.8	73.8	84.6	التفقات الرأسمالية
	-205.7	-459.9	-	102.3	-182.5	العجز/ الوفر المالي بعد المساعدات

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

◆ الإيرادات المحلية

ارتفعت الإيرادات المحلية خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2014 بمقدار 537.2 مليون دينار أو ما نسبته 26.1% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2013 لتصل إلى 2,592.0 مليون دينار. وقد جاء ذلك، بشكل رئيس، محصلة لارتفاع كل من الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى بمقدار 275.4 مليون دينار و263.0 مليون دينار، على التوالي، وانخفاض الاقتطاعات التقاعدية بمقدار 1.2 مليون دينار.

• الإيرادات الضريبية



ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2014 بمقدار 275.4 مليون دينار أو ما نسبته 18.6% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2013، لتصل إلى 1,757.3 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 67.8% من إجمالي الإيرادات المحلية.

وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل رئيس، مدفوعاً بارتفاع إيرادات الضريبة العامة على مبيعات السلع والخدمات وكذلك الضرائب على الدخل والأرباح. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

- ارتفعت إيرادات الضريبة العامة على مبيعات السلع والخدمات بمقدار 211.8 مليون دينار أو ما نسبته 24.4% لتبلغ 1,078.4 مليون دينار، مشكّلةً بذلك 61.4% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع جميع بنودها حيث ارتفعت ضريبة المبيعات على القطاع التجاري بمقدار 134.5 مليون دينار، وضريبة المبيعات على السلع المستوردة بمقدار 41.9 مليون دينار، وضريبة المبيعات على السلع المحلية بمقدار 18.2 مليون دينار، وضريبة المبيعات على الخدمات بمقدار 17.2 مليون دينار.
- ارتفعت الضرائب على الدخل والأرباح بمقدار 44.9 مليون دينار أو ما نسبته 10.1% لتصل إلى 489.5 مليون دينار، مشكّلةً بذلك 27.9% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع ضرائب الدخل من الشركات والمشاريع بمقدار 31.7 مليون دينار، وارتفاع ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 13.2 مليون دينار.

وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات ما نسبته 84.7% من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح لتبلغ 414.8 مليون دينار (منها 210.7 مليون دينار من دخل البنوك والشركات المالية).

- ارتفعت الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية متضمنة الرسوم والغرامات الجمركية بمقدار 9.2 مليون دينار أو ما نسبته 7.3% لتبلغ 134.7 مليون دينار، مشكلةً بذلك 7.7% من إجمالي الإيرادات الضريبية.

- ارتفعت ضريبة بيع العقار (الضرائب على المعاملات المالية) بمقدار 9.5 مليون دينار أو ما نسبته 21.0% لتصل إلى 54.7 مليون دينار، مشكلةً بذلك 3.1% من إجمالي الإيرادات الضريبية.

● الإيرادات الأخرى (الإيرادات غير الضريبية)

ارتفعت "الإيرادات الأخرى" خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2014 بمقدار 263.0 مليون دينار أو ما نسبته 46.7% لتصل إلى 826.3 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل رئيس، نتيجة لارتفاع حصيلته الإيرادات المختلفة بمقدار 255.7 مليون دينار لتبلغ 338.6 مليون دينار، وكذلك ارتفاع حصيلته إيرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 68.0 مليون دينار لتبلغ 368.3 مليون دينار، في حين انخفضت حصيلته إيرادات دخل الملكية بمقدار 60.7 مليون دينار لتبلغ 119.4 مليون دينار (منها 104.3 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة).

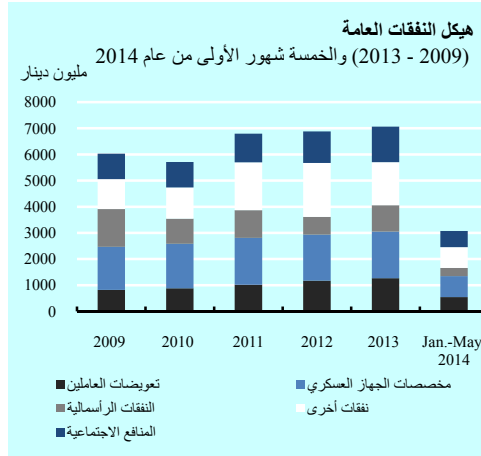
● الاقتطاعات التقاعدية

انخفضت الاقتطاعات التقاعدية خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2014 بمقدار 1.2 مليون دينار لتبلغ 8.4 مليون دينار.

◆ المنح الخارجية

ارتفعت المنح الخارجية خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2014 بمقدار 57.1 مليون دينار، لتبلغ 275.3 مليون دينار.

■ إجمالي الإنفاق



شهدت النفقات العامة خلال شهر أيار من عام 2014 ارتفاعاً مقداره 20.8 مليون دينار أو ما نسبته 3.5% مقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي لتبلغ 621.2 مليون دينار. كما شهدت النفقات العامة خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2014 ارتفاعاً مقداره 340.1 مليون دينار أو ما نسبته 12.4% لتبلغ 3,073.0 مليون دينار. وقد جاء هذا الإرتفاع نتيجة لارتفاع النفقات الجارية بنسبة 12.2% والنفقات الرأسمالية بنسبة 14.4%.

◆ النفقات الجارية

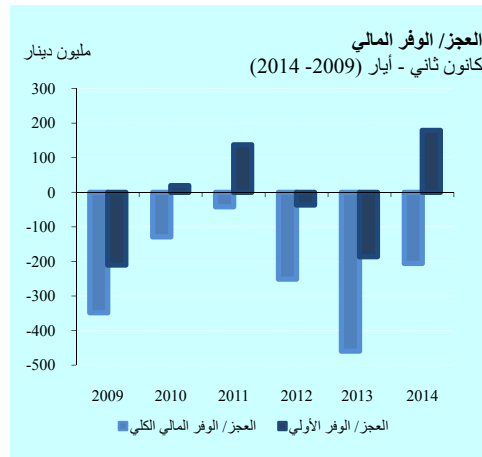
ارتفعت النفقات الجارية خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2014 بمقدار 301.1 مليون دينار أو ما نسبته 12.2% لتصل إلى 2,763.7 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع جميع بنودها، حيث ارتفعت مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 35.2 مليون دينار لتبلغ 801.3 مليون دينار مشكلة ما نسبته 29.0% من إجمالي النفقات الجارية، كما ارتفع بند المنافع الاجتماعية بمقدار 69.5 مليون دينار ليصل إلى 618.4 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 22.4% من إجمالي النفقات الجارية، وكذلك ارتفعت تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 28.3 مليون دينار لتبلغ 546.5 مليون دينار مشكلة ما نسبته

19.8% من إجمالي النفقات الجارية، وارتفع بند فوائد الدين بشقيه الداخلي والخارجي بمقدار 111.5 مليون دينار ليصل إلى 384.9 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 13.9% من إجمالي النفقات الجارية، كما ارتفع بند دعم السلع بمقدار 16.5 مليون دينار ليبلغ 128.9 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 4.7% من إجمالي النفقات الجارية، ويذكر أن هذا البند يتضمن دعم المواد الغذائية فقط وذلك اعتباراً من عام 2013. وارتفع بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 24.1 مليون دينار ليبلغ 129.7 مليون دينار ليشكل ما نسبته 4.7% من إجمالي النفقات الجارية.

◆ النفقات الرأسمالية

شهدت النفقات الرأسمالية خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2014 ارتفاعاً مقداره 39.0 مليون دينار، أو ما نسبته 14.4%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2013 لتصل إلى 309.3 مليون دينار.

■ الوفرة/العجز المالي

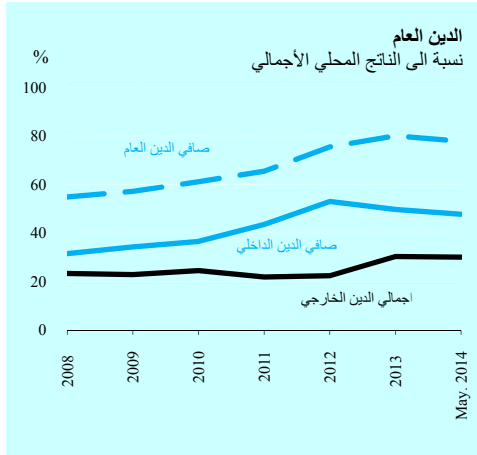
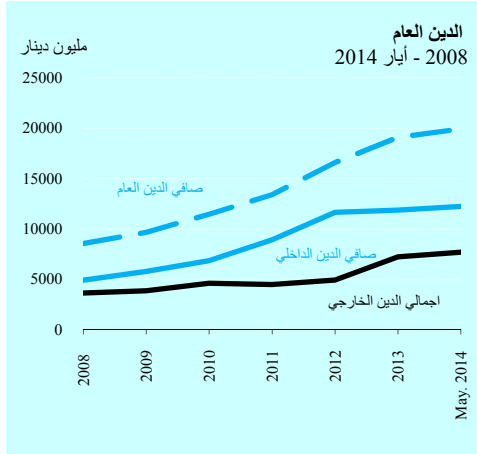


◆ سجّلت الموازنة العامة خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2014 عجزاً مالياً، بعد المنح، بلغ 205.7 مليون دينار مقارنة بعجز مالي مقداره 459.9 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2013.

◆ سجّلت الموازنة العامة خلال الخمسة شهور الأولى من عام

2014 وفرّاً أولياً، وذلك بعد استبعاد مدفوعات الفوائد على الدين العام من إجمالي النفقات العامة، بلغ 179.2 مليون دينار مقابل عجزاً أولياً مقداره 186.5 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2013.

الدين العام



ارتفع صافي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية (إجمالي رصيد الدين العام الداخلي مطروحاً منه ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي) في نهاية أيار 2014 بمقدار 368.0 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2013 ليبلغ 12,230.0 مليون دينار (47.8٪ من GDP). وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي بمقدار 454.0 مليون دينار ليبلغ 13,894.0 مليون دينار، وارتفاع قيمة ودائع الحكومة والمؤسسات المستقلة لدى الجهاز المصرفي عن رصيدها في نهاية عام 2013 بمقدار 88.0 مليون دينار

لتبلغ 1,665.0 مليون دينار. وقد جاء ارتفاع رصيد الدين العام الداخلي ضمن الموازنة، بشكل أساس، محصلة لنمو رصيد سندات وأذونات الخزينة ضمن الموازنة بمقدار 607.0 مليون دينار ليصل إلى 11,475.0 مليون دينار في نهاية أيار 2014 من ناحية، وانخفاض رصيد القروض والسلف المقدمة من البنك المركزي للحكومة المركزية ضمن الموازنة بمقدار 40.0 مليون دينار ليصل إلى 632.0 مليون دينار، من ناحية أخرى. أما رصيد سندات

المؤسسات المستقلة فقد انخفض بمقدار 58.0 مليون دينار ليصل إلى 811.0 مليون دينار في نهاية أيار 2014، كما انخفض رصيد القروض والسلف المقدمة لتلك المؤسسات بمقدار 52.0 مليون دينار ليصل إلى 962.0 مليون دينار.

■ ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية أيار 2014 عن مستواه في نهاية عام 2013 بمقدار 455.6 مليون دينار ليبلغ 7,690.1 مليون دينار (30.0% من GDP). ويعزى هذا الارتفاع إلى استلام الدفعة الرابعة والخامسة من قرض صندوق النقد الدولي ضمن إطار اتفاقية الاستعداد الائتماني بقيمة 182.9 مليون دينار (أي ما يعادل 258 مليون دولار أميركي)، في شهر نيسان هذا العام. ويذكر بأن رصيد الدين العام الخارجي بالدولار الأمريكي قد شكّل ما نسبته 53.5% من إجمالي الدين الخارجي، في حين وصلت نسبة الدين باليورو 6.8%، أما نسبة الدين بعملة الين الياباني فبلغت 9.7%، في حين شكّل الدين المقيّم بالدينار الكويتي 11.7%، و 14.7% وحدة حقوق سحب خاصة.

■ ارتفع صافي الدين العام (الداخلي والخارجي) في نهاية أيار 2014 بمقدار 823.6 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2013 ليصل إلى 19,920.1 مليون دينار (77.8% من GDP) مقابل 19,096.5 مليون دينار (80.0% من GDP) في نهاية عام 2013.

■ بلغت خدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2014 ما مقداره 237.6 مليون دينار (منها 79.7 مليون دينار فوائد) مقابل 189.7 مليون دينار (منها 44.7 مليون دينار فوائد) خلال نفس الفترة من عام 2013.

الإجراءات المالية والسعرية

- تخفيض أسعار جميع المشتقات النفطية، مع الاستمرار بتثبيت سعر اسطوانة الغاز المنزلي وفقاً للجدول التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية				
معدل النمو	2014		السعر/ الوحدة	المادة
	آب	تموز		
-0.6	850	855	فلس/لتر	البنزين الخالي من الرصاص 90
-0.5	1,035	1,040	فلس/لتر	البنزين الخالي من الرصاص 95
-2.2	660	675	فلس/لتر	السولار
-2.2	660	675	فلس/لتر	الكاز
0.0	10	10	دينار/اسطوانة	اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)
-1.6	470	477.6	دينار/طن	زيت الوقود للصناعة
-0.9	473.4	477.6	دينار/طن	زيت الوقود للبواخر
-1.5	597	606	فلس/لتر	زيت وقود الطائرات للشركات المحلية
-1.5	602	611	فلس/لتر	زيت وقود الطائرات للشركات الأجنبية
-1.4	617	626	فلس/لتر	زيت وقود الطائرات للرحلات العارضة
-1.8	502.6	511.6	دينار/طن	الإسفلت

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2014/8/1

- قررت الحكومة مضاعفة رسوم تأشيرات الدخول الفردية إلى أراضي المملكة اعتباراً من الأول من شهر نيسان، وذلك على التأشيرات العادية والالكترونية (نيسان 2014).
- قرر مجلس الوزراء إلغاء إخضاع خدمة الحوالات المالية لخارج المملكة والمقدمة للأشخاص الطبيعيين للضريبة العامة على المبيعات (نيسان 2014).
- قرر مجلس الوزراء استيفاء بدل خدمات جمركية على البضائع المستوردة المعفاة وبنسبة 1% من قيمة تلك البضائع على أن لا يقل مقدار هذا البديل عن 25 دينار ولا يزيد على 2000

دينار. بينما تعفى من هذا البديل مستوردات بعض الجهات منها القوات المسلحة والأجهزة الأمنية والوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية والسفارات والهيئات الدبلوماسية في المملكة (نيسان 2014).

■ قرر مجلس الوزراء تخفيض نسبة الضريبة العامة على مبيعات شركات التمويل (من غير شركات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة) من 16% إلى 8% للسنوات 2010 وما تلاها، وذلك لمساواتها بالبنوك والشركات المالية من حيث العبء الضريبي (نيسان 2014).

■ أقر مجلس الوزراء نظام رسوم تصاريح عمل العمال غير الأردنيين لسنة 2014 على أن يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية (حزيران 2014).

■ إتمام عملية إصدار سندات بالدولار الأمريكي في الأسواق العالمية باسم المملكة الأردنية الهاشمية وبكفالة الحكومة الأمريكية للمرة الثانية، وبقيمة إجمالية بلغت مليار دولار وذلك لمدة خمس سنوات وبسعر فائدة وصل إلى ما نسبته 1.945% (حزيران 2014).

■ قرر مجلس الوزراء الموافقة على تخفيض نسبة الضريبة العامة على المبيعات لشركات التمويل الصغيرة (الميكروية) لتصبح 3% من عام 2009 وما تلاها، على أن لا يسمح لهذه الشركات خصم أي ضرائب على مشترياتها، وذلك اعتباراً من تاريخ 20/7/2014 (تموز 2014).

□ المنح والقروض والاتفاقيات الأخرى

■ التوقيع على اتفاقية قرض سياسة التنمية الثاني بين الأردن والبنك الدولي بقيمة 250 مليون دولار، حيث سيدعم هذا القرض ثلاث سياسات وهي تحسين الشفافية والمساءلة، تحسين إدارة الدين وكفاءة الإنفاق الحكومي وترويج النمو الاقتصادي من خلال القطاع الخاص (نيسان 2014).

■ التوقيع على ثلاث اتفاقيات منح بقيمة 232 مليون دولار مقدمة من المملكة العربية السعودية ضمن حصتها في منحة الصندوق الخليجي للتنمية، موزعة كالتالي: (أيار 2014).

- اتفاقية مشروع إنشاء وتأهيل الطرق بقيمة 54 مليون دولار.
- اتفاقية مشروع إنشاء محطتي ضخ مياه الصرف الصحي في محافظة الزرقاء بقيمة 23 مليون دولار.
- اتفاقية إعادة إنشاء طريق الزرقاء - مركز العمري الحدودي بقيمة 155 مليون دولار.

رابعاً: القطاع الخارجي

الخلاصة

- ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال شهر نيسان من عام 2014 بنسبة 6.9% مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2013 لتبلغ 498.5 مليون دينار. أما خلال الثلث الأول من عام 2014 فقد ارتفعت الصادرات الكلية بنسبة 8.1% لتبلغ 1,954.9 مليون دينار.
- ارتفعت المستوردات خلال شهر نيسان من عام 2014 بنسبة 22.1% مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2013 لتبلغ 1,532.1 مليون دينار. أما خلال الثلث الأول من عام 2014 فقد ارتفعت المستوردات بنسبة 5.5% لتبلغ 5,315.9 مليون دينار.
- وتبعاً لما تقدم، شهد العجز في الميزان التجاري (الصادرات الكليّة مطروحاً منها المستوردات) خلال شهر نيسان من عام 2014 ارتفاعاً نسبته 31.2% مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2013 ليبلغ 1,033.6 مليون دينار. أما خلال الثلث الأول من عام 2014 فقد ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 4.1% ليبلغ 3,361.0 مليون دينار.
- ارتفعت مقبوضات السفر خلال النصف الأول من عام 2014 بمقدار 13.6%، كما ارتفعت مدفوعات السفر بنسبة 5.8%.
- ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال النصف الأول من عام 2014 بنسبة 3.1% ليبلغ 1,311.7 مليون دينار.
- سجّل الحساب الجاري لميزان المدفوعات عجزاً مقداره 231.5 مليون دينار (4.0% من GDP) خلال الربع الأول من عام 2014 مقارنة مع عجز مقداره 157.5 مليون دينار (2.9% من GDP) خلال الربع الأول من عام 2013.

القطاع الخارجي

تموز 2014

- سجّل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل مقداره 148.5 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2014 مقارنة بحوالي 430.6 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2013.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية آذار من عام 2014 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج بمقدار 572.5 مليون دينار مقارنة مع نهاية عام 2013 ليصل إلى 21,686.8 مليون دينار.

التجارة الخارجية

- في ضوء ارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 165.9 مليون دينار وارتفاع المستوردات بمقدار 277.8 مليون دينار خلال الثلث الأول من عام 2014، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) ارتفاعاً مقداره 443.7 مليون دينار ليبلغ 7,002.5 مليون دينار مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2013.

أبرز الشركاء التجاريين للأردن لعامي 2013، 2014 مليون دينار				أبرز مؤشرات التجارة الخارجية مليون دينار			
كانون ثاني - نيسان				كانون ثاني - نيسان			
معدل النمو (%)		2014	2013	معدل النمو (%)		2014	2013
الصادرات الوطنية				معدل النمو (%)			
العراق	304.6	279.3	9.1	معدل النمو (%)	2014	2013	القيمة
الولايات المتحدة الأمريكية	274.7	249.3	10.2	2014/2013	القيمة	2013/2012	القيمة
السعودية	214.6	181.6	18.2	6.8	7,002.5	-0.7	6,558.8
الهند	124.4	116.0	7.2	8.1	1,954.9	-0.9	1,809.1
سوريا	71.9	43.3	66.1	10.9	1,686.6	-1.0	1,520.7
الصين	61.2	36.3	68.6	-7.0	268.3	-0.6	288.4
الإمارات	47.2	53.2	-11.3	5.5	5,315.9	-0.6	5,038.1
المستوردات				الميزان التجاري			
السعودية	1,045.9	1,007.6	3.8	4.1	-3,361.0	-0.5	-3,229.0
الصين	523.6	510.5	2.6	المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.			
الهند	372.9	111.5	234.4				
الولايات المتحدة الأمريكية	318.0	301.2	5.6				
ألمانيا	232.1	187.1	24.1				
تركيا	228.2	193.7	17.8				
الإمارات	224.8	180.3	24.7				
كوريا الجنوبية	203.9	128.2	59.0				

■ الصادرات السلعية

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال الثلث الأول من عام 2014 ارتفاعاً نسبته 8.1% لتصل إلى 1,954.9 مليون دينار، مقارنة مع انخفاض نسبته 0.9% خلال الفترة المماثلة من عام 2013. وجاء هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 165.9 مليون دينار أو ما نسبته 10.9% لتصل إلى 1,686.6 مليون دينار وانخفاض السلع المعاد تصديرها بمقدار 20.1 مليون دينار أو ما نسبته 7.0% لتصل إلى 268.3 مليون دينار.

أبرز الصادرات الوطنية السلعية خلال الثلث الأول من عامي 2013 و2014، مليون دينار

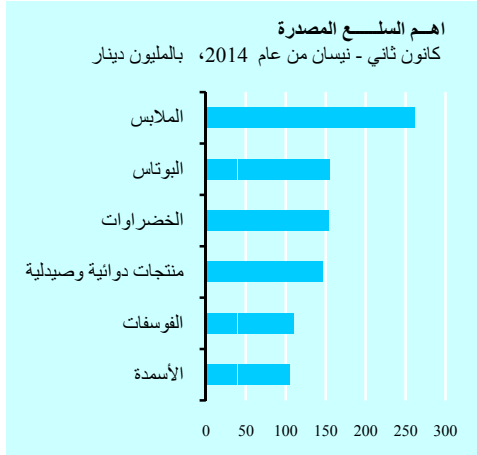
معدل النمو (%)	2014	2013	
10.9	1686.6	1520.7	إجمالي الصادرات الوطنية
11.1	261.0	235.0	الملابس
7.3	235.6	219.5	الولايات المتحدة الأمريكية
-16.3	154.8	185.0	البوتاس
67.9	59.1	35.2	الصين
51.5	30.3	20.0	الهند
-65.8	13.7	40.0	ماليزيا
30.8	153.8	117.6	الخضروات
50.9	43.0	28.5	سوريا
12.4	42.6	37.9	العراق
62.2	13.3	8.2	الكويت
133.5	104.6	44.8	الأسمدة
-	44.8	0.0	أثيوبيا
81.6	13.8	7.6	بلغاريا
-20.6	8.5	10.7	الهند
2.9	109.6	106.5	الفوسفات
-4.9	71.8	75.5	الهند
138.1	20.0	8.4	أندونيسيا
-46.0	3.4	6.3	تايلاند
5.5	146.6	139.0	منتجات دوائية وصيدلانية
53.4	40.5	26.4	السعودية
27.5	29.7	23.3	الجزائر
6.6	14.5	13.6	العراق
-32.8	8.6	12.8	السودان

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

◆ وبالنظر إلى تطورات أهم الصادرات

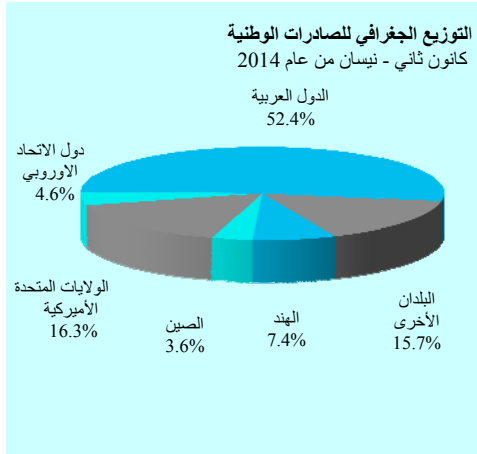
الوطنية خلال الثلث الأول من عام 2014 بالمقارنة مع نفس الفترة لعام 2013، يلاحظ ما يلي:

- ارتفاع الصادرات من المنتجات الدوائية والصيدلانية بمقدار 7.6 مليون دينار، أو ما نسبته 5.5%، لتصل إلى 146.6 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 28.7% خلال الفترة المماثلة من عام 2013. وقد استحوذت أسواق كل من السعودية والجزائر والعراق والسودان على ما نسبته 63.6% من إجمالي صادرات الأردن من هذه السلع.



- انخفاض صادرات البوتاس بمقدار 30.2 مليون دينار (16.3٪) لتصل إلى 154.8 مليون دينار مقارنة مع انخفاض نسبته 1.3٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2013. وقد استحوذت أسواق كل من الصين والهند وماليزيا على ما نسبته 66.6٪ من إجمالي صادرات المملكة من البوتاس.

- ارتفاع الصادرات من الخضراوات بمقدار 36.2 مليون دينار (30.8٪) لتصل إلى 153.8 مليون دينار، مقارنة مع انخفاض نسبته 27.7٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2013. حيث استحوذت أسواق كل من سوريا والعراق والكويت على ما نسبته 64.3٪ من إجمالي صادرات المملكة من هذه المنتجات.



- ارتفاع الصادرات من الفوسفات بمقدار 3.1 مليون دينار (2.9٪) لتصل إلى 109.6 مليون دينار، مقارنة مع انخفاض نسبته 37.0٪ خلال الثلث الأول من عام 2013. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لانخفاض أسعار الفوسفات

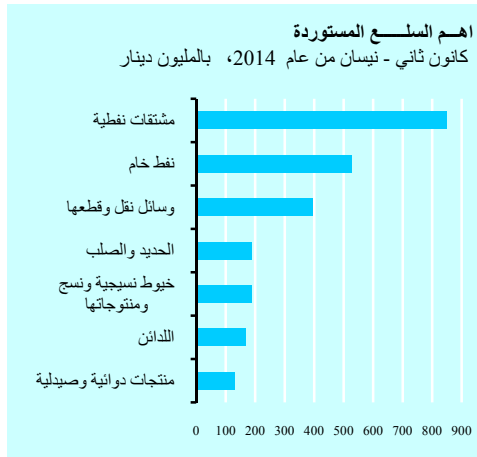
بنسبة 21.5٪ وارتفاع الكميات المصدرة بنسبة 31.2٪. وتشكل الهند السوق الرئيسية لصادرات الفوسفات حيث استحوذت على نحو 65.5٪ من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

- وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس والبوتاس والخضروات و"المنتجات الدوائية والصيدلية" والفوسفات والأسمدة خلال الثلث الأول من عام 2014 على ما نسبته 55.2% من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 54.4% خلال الفترة المقابلة من عام 2013. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من العراق والولايات المتحدة الأميركية والسعودية والهند وسوريا والصين والإمارات على ما نسبته 65.1% من إجمالي الصادرات الوطنية خلال الثلث الأول من عام 2014 مقابل 63.1% خلال الفترة المقابلة من عام 2013.

■ المستوردات السلعية

ارتفعت مستوردات المملكة خلال الثلث الأول من عام 2014 بنسبة 5.5% مقارنة بالفترة المقابلة من العام السابق لتصل إلى 5,315.9 مليون دينار، مقابل تراجع نسبته 0.6% خلال ذات الفترة من عام 2013.

- ◆ وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال الثلث الأول من عام 2014 بالمقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2013، يلاحظ ما يلي:



- ارتفاع مستوردات المملكة من المشتقات النفطية بمقدار 292.3 مليون دينار، أو ما نسبته 52.6%، لتصل إلى 848.5 مليون دينار، مقارنة مع انخفاض نسبته 35.4% خلال الثلث الأول من عام 2013. وتعد كل من الهند وروسيا والسعودية الأسواق

الرئيسية لمستوردات الأردن من هذه المنتجات.

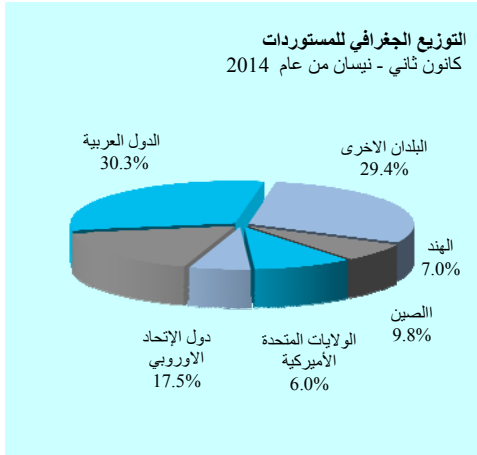
أبرز المستوردات السلعية خلال الثلث الأول من عامي 2013 و2014، مليون دينار

معدل النمو (%)	2014	2013	
5.5	5,315.9	5,038.1	إجمالي المستوردات
52.6	848.5	556.2	مشتقات نفطية
-	244.9	-	الهند
-	119.4	-	روسيا
11.6	110.9	99.4	السعودية
-17.2	528.6	638.4	النفط الخام
-0.6	528.6	531.6	السعودية
26.3	393.8	311.9	وسائل النقل وقطعها
28.3	86.2	67.2	الولايات المتحدة الأمريكية
70.0	80.6	47.4	اليابان
16.8	78.5	67.2	كوريا الجنوبية
5.0	188.2	179.2	الحديد والصلب
36.3	54.1	39.7	أوكرانيا
37.4	27.9	20.3	الصين
22.4	20.8	17.0	السعودية
0.6	186.6	185.5	خيوط نسيجية ونسج ومنتجاتها
10.8	76.8	69.3	الصين
0.7	44.1	43.8	تايوان
-20.1	10.7	13.4	تركيا
8.7	169.0	155.5	اللداين
11.7	85.6	76.6	السعودية
-5.9	11.2	11.9	الصين
9.8	10.1	9.2	الامارات
1.0	130.4	129.1	منتجات دوائية وصيدلية
34.0	19.7	14.7	ألمانيا
-16.3	13.9	16.6	فرنسا
17.3	12.2	10.4	سويسرا

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

• انخفاض المستوردات من النفط الخام بمقدار 109.8 مليون دينار، أو ما نسبته 17.2٪، لتصل إلى 528.6 مليون دينار، مقارنة مع انخفاض نسبته 27.6٪ خلال الثلث الأول من عام 2013. وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لانخفاض الكميات المستوردة بنسبة 18.5٪ وارتفاع أسعار النفط بنسبة 1.6٪. ويذكر بأن معظم احتياجات المملكة من النفط الخام يتم تلبيتها من المملكة العربية السعودية.

• ارتفاع مستوردات المملكة من وسائل النقل وقطعها بمقدار 81.9 مليون دينار، أو ما نسبته 26.3٪، لتصل إلى 393.8 مليون دينار مقابل ارتفاع بلغت نسبته 20.5٪ خلال الثلث الأول من عام 2013. حيث شكلت أسواق كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكوريا الجنوبية المصدر الرئيس لمستوردات المملكة من هذه الوسائط مشكلةً ما نسبته 62.3٪.



- ارتفعت مستوردات المملكة من خيوط نسيجية ونسج ومنتجاتها خلال الثلث الأول من عام 2014 بنسبة 0.6% مقارنة بالثلث المماثل من عام 2013 لتصل إلى 186.6 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع بلغت

نسبته 34.4% خلال الثلث الأول من عام 2013. وقد استحوذت أسواق كل من الصين وتايوان وتركيا على ما نسبته 70.5% من مستوردات المملكة من هذه السلع.

- وعليه، استحوذت المستوردات من "المشتقات النفطية" و"النفط الخام" و"وسائط النقل وقطعها" و"الحديد والصلب" و"خيوط نسيجية ونسج ومنتجاتها" و"اللدائن" و"منتجات دوائية وصيدلية" على ما نسبته 46.0% من إجمالي المستوردات خلال الثلث الأول من عام 2014 مقابل 42.8% خلال ذات الفترة من عام 2013. كما استحوذت أسواق كل من السعودية والصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وتركيا والإمارات وكوريا الجنوبية خلال الثلث الأول من عام 2014 على ما نسبته 59.2% من إجمالي المستوردات مقابل 52.0% خلال الفترة المقابلة من عام 2013.

المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال الثلث الأول من عام 2014 انخفاضاً مقداره 20.1 مليون دينار أو ما نسبته 7.0% مقارنة بذات الفترة من عام 2013 لتبلغ 268.3 مليون دينار.

■ الميزان التجاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال الثلث الأول من عام 2014 ارتفاعاً مقداره 132.0 مليون دينار، أي بنسبة 4.1٪ مقارنة بالفترة المقابلة من عام 2013 ليصل إلى 3,361.0 مليون دينار.

□ إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال النصف الأول من عام 2014 بنسبة 3.1٪ مقارنة بالفترة المقابلة من عام 2013 لتبلغ 1,311.7 مليون دينار.

□ السفر

■ مقبوضات

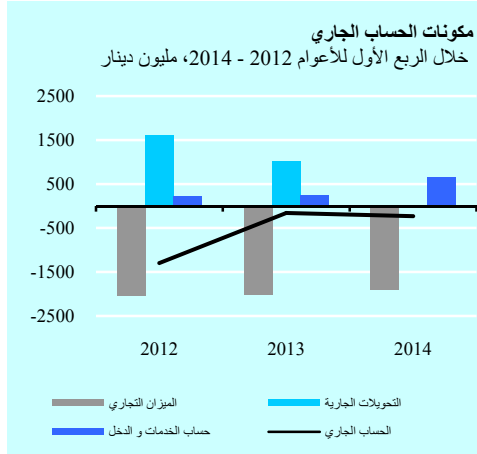
شهدت مقبوضات السفر خلال النصف الأول من عام 2014 ارتفاعاً مقداره 191.0 مليون دينار (13.6٪) مقارنة بالفترة المقابلة من العام السابق لتصل إلى 1,599.8 مليون دينار.

■ مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال النصف الأول من عام 2014 ارتفاعاً مقداره 23.4 مليون دينار (5.8٪) لتصل إلى 425.9 مليون دينار مقارنة مع نفس الفترة من عام 2013.

□ ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات إحصاءات ميزان المدفوعات خلال الربع الأول من عام 2014 بالمقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2013 إلى ما يلي :-



■ تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 231.5 مليون دينار (4.0% من GDP) بالمقارنة مع عجز مقداره 157.5 مليون دينار (2.9% من GDP) خلال الربع الأول من عام 2013. وقد جاء ذلك محصلة للآتي :-

◆ تراجع العجز في الميزان التجاري للمملكة بمقدار 108.2 مليون دينار (5.4%)

ليصل إلى 1,896.6 مليون دينار.

◆ ارتفاع الوفر المسجل في حساب الخدمات بمقدار 372.4 مليون دينار ليبلغ 592.4 مليون دينار، ويعزى ذلك إلى ارتفاع الوفر المسجل في كل من صافي بند السفر والخدمات الحكومية ليصل إلى 526.8 مليون دينار و354.2 مليون دينار على التوالي. إضافة إلى تسجيل كل من صافي بند النقل والخدمات الأخرى لعجز بلغ 229.0 مليون دينار و59.6 مليون دينار على التوالي.

◆ تسجيل حساب الدخل لوفر مقداره 57.6 مليون دينار مقارنة مع وفر بلغ 24.5 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2013، وذلك محصلة لتسجيل صافي دخل الاستثمار لوفر مقداره 6.3 مليون دينار، بالإضافة إلى ارتفاع الوفر في صافي بند تعويضات العاملين ليصل إلى 51.3 مليون دينار.

◆ انخفاض صافي وفر التحويلات الجارية بمقدار 587.7 مليون دينار ليصل إلى 1,015.1 مليون دينار، وذلك في ضوء انخفاض صافي التحويلات الجارية للقطاع العام (المساعدات الخارجية) خلال الربع الأول من عام 2014 بمقدار 689.6 مليون دينار ليبلغ نحو 235.0 مليون دينار، وارتفاع صافي التحويلات للقطاعات الأخرى بمقدار 101.9 مليون دينار ليصل إلى 780.1 مليون دينار. ومن الجدير ذكره بأن مقبوضات حوالات العاملين قد حققت ارتفاعاً نسبته 3.1% خلال الربع الأول من عام 2014 لتصل إلى 549.7 مليون دينار.

- أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي خلال الربع الأول من عام 2014، فقد أظهرت صافي تدفق للداخل بمقدار 106.5 مليون دينار بالمقارنة مع صافي تدفق مماثل مقداره 264.3 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2013. ومن أبرز التطورات التي أسهمت في ذلك ما يلي:
- ◆ تسجيل صافي الاستثمار المباشر تدفقاً للداخل مقداره 148.5 مليون دينار مقارنة مع تدفق مماثل مقداره 430.6 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2013.
- ◆ تسجيل صافي استثمارات الحافظة تدفقاً للداخل مقداره 189.7 مليون دينار بالمقارنة مع تدفق مماثل مقداره 161.7 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2013.
- ◆ تسجيل بند صافي الاستثمارات الأخرى تدفقاً للداخل مقداره 191.0 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق مماثل مقداره 920.4 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2013.
- ◆ ارتفاع الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 422.9 مليون دينار بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 1,248.4 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2013.

□ وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم الخارجية) في نهاية الربع الأول من عام 2014 التزاماً نحو الخارج بلغ 21,686.8 مليون دينار مقارنة مع التزام مماثل (للخارج) بلغ 21,114.3 مليون دينار في نهاية عام 2013، ويعود ذلك إلى ما يلي:

- ارتفاع رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية الربع الأول من عام 2014 بالمقارنة مع نهاية عام 2013 بمقدار 235.7 مليون دينار ليصل إلى 17,795.7

مليون دينار، ويعزى ذلك، بشكل رئيس، إلى ارتفاع رصيد الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 458.3 مليون دينار.

■ ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية الربع الأول من عام 2014 بالمقارنة مع نهاية عام 2013 بمقدار 808.2 مليون دينار ليصل إلى 39,482.5 مليون دينار، ويعزى ذلك بشكل أساس للآتي:

◆ ارتفاع رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة بمقدار 156.4 مليون دينار ليبلغ 19,090.6 مليون دينار.

◆ ارتفاع رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 790.4 مليون دينار ليبلغ 5,471.9 مليون دينار.

◆ انخفاض ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 103.4 مليون دينار (انخفاضها لدى البنك المركزي بمقدار 46.5 مليون دينار وانخفاضها لدى البنوك المرخصة بمقدار 56.9 مليون دينار لتبلغ 8,122.8 مليون دينار).

◆ ارتفاع رصيد الائتمان التجاري الممنوح للجهات المقيمة في المملكة بمقدار 86.9 مليون دينار ليبلغ 1,106.0 مليون دينار.

◆ انخفاض الرصيد القائم للقروض الخارجية الممنوحة لكافة الجهات المقيمة في المملكة بمقدار 156.6 مليون دينار ليبلغ 5,301.4 مليون دينار.